تحتفل بالعيد الوطني السادس والأربعين

سلطنة عمان .. نهضة حضارية وسمعة دولية فى

سياسة خارجية تقوم على أسس ومبادئ راسخة من التوازن والوضوح والعقلانية

السلطان قابوس أكد على اعتزاز عمان بالصداقات التي تربط بينها وبين الأسرة الدولية

جامع السلطان الاكبر

فندق الماريوت

تحتفل سلطنة عُمان هذه الأيام بذكرى العيد الوطني الـ 46 المجيد اليوم الخالد في ذاكرة الوطن والإنسان العماني لما يمثله من أهمية في تغيير مجرى الحياة في سلطنة عمان منذ انطلاق مسيرة النهضة العمانية الحديثة بقيادة السلطان قابوس بن سعيد قبل ستة وأربعين عاما حيث دخلت عمان مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخها تقوم على رؤية إستراتيجية شاملة ومتكاملة لبناء حاضر زاهر ومستقبل واعد لعمان شعبا ومجتمعا ودولة في كل المجالات وعلى مختلف المستويات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي و مستوى علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة في المنطقة وعلى امتداد العالم من حولها ولأن سلطنة عمان دولة ضاربة بجذورها في التاريخ وظلما لعبت دورا حيويا وحضاريا مؤثرا في حُقب التاريخ المتتابعة فإن النظرة الحكيمة للسلطان قابوس تفاعلت معها الخبرة بالتاريخ العماني وطبيعة الموقع الاستراتيجي للسلطنة وآمال الحاضر المتمثلة في بناء دولة عصرية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتحقيق حياة أفضل للشعب العماني والتطلع الى أن يعم السلام والأمن والاستقرار منطقة الخليج وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي لتنعم كل شعوب المنطقة ودولها بالاستقرار والسلام والرخاء.

في حين تمثل هذه المناسبة الوطنية المجيدة فرصة يحرص من خلالها أبناء الشعب العماني الوفي على التعبير عن عمق امتنانهم وعرفانهم لمباني نهضة عمان الحديثة وذلك من خلال العديد من وسائل التعبير الفردية والجماعية فإن هذه المناسبة الوطنية تمثل كذلك فرصة للنظر والتأمل فيما تحقق من منجزات وأهداف في مختلف المجالات وهي منجزات يفخر بها الوطن والمواطن على كافة المستويات والانطلاق من ذلك نحو آفاق العزة والمجد والرقي والازدهار وتحقيق المزيد من الأهداف والإنجازات حيث أشار السلطان قابوس إلى أن كافة خطط التنمية تضع في مقدمة الأولويات الاهتمام بالمواطن وتوفير الخدمات الضرورية له.

وبشكل العام 2016م نقطة مهمة في مسار التنمية العُمانية للمحافظة على الإنجازات التي تحققت على مدى الـ46 عامًا من مسيرة النهضة المباركة والبناء عليها وفقًا لما حددته الرؤية المستقبلية 2020م من أهداف تتعلق بتوفير فرص عمل منتجة ومجزية للشباب العماني وتركيز الجهود على تحسين الاندماج الاجتماعي من خلال تعزيز التعليم والتدريب والصحة وتنمية الموارد البشرية وصولا إلى هدف التشغيل الكامل للقوى العاملة الوطنية إضافة إلى تعميق التنويع الاقتصادي من خلال تطوير القطاعات الواعدة كالصناعة التحويلية والخدمات اللوجستية والنقل والسياحة والثروة السمكية والتعدين.

السياسة الخارجية :

على امتداد سنوات النهضة المباركة رسم السلطان قابوس سياسة عمان الخارجية وفق أسس ومبادئ راسخة تقوم على الثبات والتوازن والوضوح والعقلانية في بناء العلاقات مع دول العالم والتعامل مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية واستندت هذه السياسة على مرتكزات أساسية تنبع من الأهمية الإستراتيجية لموقع عمان الجغرافي والعمق الحضاري والتاريخي والانتماء العربي والإسلامي وعبر السلطان قابوس في مختلف المناسبات المحلية والدولية عن ثوابت ومبادئ تلك السياسة المتمثلة في إقامة علاقات ودية مع مختلف دول العالم والتعاون المشترك وتبادل المنافع والمصالح وانتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والاحترام المتبادل لحقوق وسيادة الدول الالتزام بمبادئ الحق والعدل والإنصاف والدعوة إلى السلام والوئام ونشر ثقافة التسامح والتفاهم وفض المنازعات بالطرق السلمية والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة ومراعاة المواثيق والمعاهدات والالتزام بقواعد القانون الدولي والوقوف إلى جانب القضايا العادلة في المحافل الدولية وأكد السلطان قابوس في هذا الجانب قائلا « إننا إذ نعتز بالصداقات التي تربط بين عمان والأسرة الدولية فإننا نؤكد في ذات الوقت حرصنا على الاستمرار في أداء دورنا كاملا على الساحة العالمية وفقا للمبادئ التي إعتمدناها منذ البداية منطلقا لسياستنا التي تسعى بكل إخلاص إلى الصداقة والتعاون مع الجميع وتناصر القضايا العادلة لكافة بلدان وشعوب العالم وتعمل من أجل السلام والاستقرار على كافة المستويات الدولية ».

فالدبلوماسية العمانية تمكنت من ترجمة الفكر النير للسلطان قابوس في تطوير علاقات خارجية طيبة مع جميع دول العالم وتوظيف ذلك لخدمة التنمية الوطنية ومعالجة العديد من القضايا والأزمات على الساحة الإقليمية والدولية ونظرتها إلى الأزمات التي تقع على الساحة الإقليمية والدولية فالموقف العماني يتم بناءه على أساس الواقع والحكمة وبعد النظر وحسن التصرف والثبات والتحسب لعواقب الأمور لذلك استطاعت عُمان أن تكوّن لها سياسة خارجية متوازنة في بيئة إقليمية ودولية مليئة بالمتناقضات والتقلبات.

ومثلما قادت السلطنة - ولا تزال - الجهود الرامية لإرساء السلام والدعم المستمر لمبادرات السلام لمختلف قضايا المنطقة وتقريب الأطراف المعنية حيالها وحرصت على أن تصل هذه القضايا إلى نهاياتها الناجحة والسلمية التي تحفظ كيان الدول ومصالح شعوبها على قواعد المشاركة والعدالة والمساواة بذلت السلطنة جهودها في دفع المفاوضات اليمنية وتقريب وجهات النظر بين فرقاء الصراع ونزع فتيل الحرب الدائر رحاها في اليمن وذلك بما تملكه السلطنة من رصيد من الثقة لدى أطراف النزاع.

وقد تعاطت السلطنة مع الأزمة اليمنية - ومنذ البداية - بصورة واضحة وصريحة ووقفت بشكل ثابت وصادق وفق توجهات السلطنة وذلك ببذل كل الجهود لدفع المفاوضات اليمنية التي انطلقت في مسقط مطلع أغسطس 2015م وتواصلت في دولة الكويت في 21 إبريل 2016م انطلاقا من رؤية حكيمة تعي مدى التأثيرات العميقة التي يخلفها الصراع على اليمن الشقيق أولا واليقين بأن التأخير في السلام سيكلف الأجيال اليمنية عقودا من المعاناة لا سيما مع المعاناة الإنسانية التي لحقت به ودمار البنية الأساسية جراء الصراع الدائر وما يُلحقه ذلك الصراع من تبعات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لليمن بصفة خاصة وعلى الأوضاع الإقليمية والعربية بصفة عامة كونه أحد الصراعات الرئيسة في الشرق الأوسط وهو صراع يحيد ببوصلة دول المنطقة عن التنمية المستدامة التي تصنع الفارق لمستقبل شعوبها عبر تسليح مضاد يأخذ المنطقة دائما لمربع التوتر.

كما أسهمت السلطنة بناءً على توجيهات السلطان قابوس بالمساعدة في العثور أو الإفراج عن عدد من الرهائن أو المفقودين في مناطق الحرب والنزاع فإنها تقدمت كذلك بعدة مبادرات لإنقاذ حياة الكثير من الأشخاص فاحتضنت الكثير من المصابين في الحرب باليمن وتكفلت بعلاجهم ومنهم من استقبل لمواصلة العلاج بالمستشفيات المرجعية بالسلطنة دونما تمييز بين انتماءاتهم وذلك من منطلق حسن الجوار وروح الإخاء والتعاون التي تميّز الدبلوماسية العُمانية الحكيمة.

كما أن السلطنة وهي تسعى دائما لحل الخلافات بالطرق السلمية فإنها قامت بمساع تجاه القضية الليبية وكانت السلطنة محطة مهمة في أعمال اللقاء التشاوري للهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي فقد شهدت مدينة صلالة في 18 مارس 2016م وعلى مدار ثلاثة أسابيع مشاورات لصياغة مشروع الدستور الليبي بمشاركة 32 عضوا من الهيئة التأسيسية وقد قامت خلالها السلطنة بتوفير المناخ المناسب للحوار الهادئ والبناء لإنهاء حالة الانشقاق بين الليبيين وتكللت تلك الجهود بالنجاح في التوصل إلى الإعلان عن مسودة لمشروع الدستور الليبي تمهيدا لعرضه على الشعب الليبي للاستفتاء عليه.

إن السمعة الدولية التي اكتسبتها السلطنة من خدمة السلام والوئام والتآخي العالمي يدعو إلى الفخر والاعتزاز ولها من المواقف الإنسانية المشرّفة الكثير مما لا نرغب بذكره أو الإعلان عنه خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وما تقدمه للشعب الفلسطيني حيث نعتبر أن هذه القضية واجب تمليه الأخوة العربية والإسلامية وكانت السلطنة فاعلة منذ بداية نهضتها الحديثة تؤدي دورها في المجتمع الدولي ومحافله بإيجابية وفعالية وتشارك في دعم القضايا العادلة وبتوجيهات من السلطان قابوس بن سعيد نظمت السلطنة في الفترة من (14 إلى 17 فبراير 2016م) (أسبوع التقارب والوئام الإنساني) للعام الخامس على التوالي والذي يأتي مُنتظما وفق رؤية السلطان قابوس في سياق خدمة التفاهم والوئام الديني والحضاري ومشاركة من السلطنة في تنفيذ القرار الأممي رقم (5/65) لعام 2010م بجعل أسبوع من شهر فبراير من كل عام أسبوعا للوئام بين الأديان.

دولة المؤسسات :

يمثل التنسيق والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إحدى سمات الشورى العُمانية ومنهاجا يعبر عن السعي من أجل تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين سواء من خلال تنفيذ خطط التنمية أو من خلال التطوير المتواصل للأداء وتوسيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في كافة المجالات.

وسيراً على النهج الذي أرساه السلطان قابوس بن سعيد بالتواصل المستمر بين المجلسين وصولا إلى تضافر كافة الجهود تحقيقا لمتطلبات المرحلة الراهنة وترسيخ التعاون والتشاور القائم بينهما في الأمور التي تعزز مسارات العمل الوطني الذي تسعى الحكومة وباقي مؤسسات الدولة إلى تحقيقه خدمة للصالح العام.

كما أن افتتاح صرح المحكمة العليا بهيبتها الكبيرة في 2016/5/25م جاء في إطار استكمال منظومة المنشآت القضائية في السلطنة كأحد المحاور التي حظيت بالاهتمام الكبير من السلطان قابوس بن سعيد بهدف توفير البيئة الملائمة للعمل القضائي في السلطنة وتهيئة كل المرافق والخدمات التي يحتاجها العاملون في القضاء بما يُسهم في عدالة ناجزة تبسط الحقوق بين الناس.

إن المكتسبات العظيمة التي شهدها قطاع العدالة ما هي إلا إحدى البشائر المتحققة على درب الدولة العصرية وثمرة من ثمار التخطيط العلمي المنهج والمدروس وصولا لبناء مؤسسة قضائية تحافظ على اللوائح وتنفتح على مستجدات العصر وتضع على رأس أولوياتها بناء جيل قضائي قادر على الانسجام مع متطلبات عُمان الحديثة وتواكب مسيرة نموها وتطورها وغدت البيئة القضائية تحقق أقصى درجات المعايير العالمية من حيث توفر البنى الأساسية وكفاءة العنصر القضائي المؤتمن على أداء هذه الرسالة الشريفة.

المجالس البلدية :

في الوقت الذي أسهم فيه مجلس عُمان بشقيه مجلس الدولة ومجلس الشورى في دفع مسيرة التنمية الشاملة وإعداد ومناقشة الدراسات التي تساعد في تنفيذ خطط وبرامج التنمية وإيجاد الحلول المناسبة للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء الأجهزة الإدارية ساهمت المجالس البلدية كذلك في تحريك عجلة التنمية وتقديم الآراء والتوصيات بشأن تطوير النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة التي تمثلها وتكاملت المجالس البلدية مع الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في رسم خطط التنمية ووضعها في مجراها الصحيح وفق احتياجات كل محافظة وتحقيق ما يتطلع إليه المواطن العُماني ويدعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

وفيما تستعد المجالس البلدية لانتخابات الفترة الثانية التي ستُجرى نهاية العام 2016م فإن الفترة الأولى أسست لعمل هذه المجالس والمهام المنوطة بها حيث أسهمت مقترحات الأعضاء في رفد العمل البلدي بكل ما يضمن له استمراريته وتحقيق أعلى معدلات الأداء في المجالات الخدمية والتنموية وهو ما يعود بالنفع في نهاية المسار على المواطن ويساعد في الحفاظ على مكتسبات النهضة العمانية.

وقد قامت المجالس البلدية في فترتها الأولى بأداء مهامها وفق رؤية وأسس قانونية وإجرائية واضحة وكان من أهم إنجازاتها روح المسؤولية والحماس والجد في طرح القضايا التنموية والتفاعل الإيجابي لأعضاء هذه المجالس مع طلبات وتطلعات المجتمع المحلي فضلا عن متابعتها بكل دقة للمواضيع المتعلقة بالجوانب البلدية الموجهة إلى الجهات الحكومية المختلفة إلى جانب ذلك فإن ملامسة المجالس البلدية للاحتياجات الواقعية للمجتمع المحلي وعملها وفق نهج تشاركي يعتبر أيضا من المنجزات المهمة في هذه المرحلة التأسيسية إضافة إلى أنها بدأت تستشرف مقومات العمل التنموي في إطاره التكاملي بينها وبين مختلف الجهات الحكومية الأخرى وما يتطلبه ذلك من تنسيق مستمر وتواصل إيجابي لخدمة المصلحة العامة.

التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي :

اتخذت السلطنة في رؤيتها لتجاوز الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة عددا من الإجراءات التي تكفل الحفاظ على سلامة الوضع المالي للدولة مركزة على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال استمرار الإنفاق الإنمائي على المشروعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الدعم اللازم لتوفير بيئة مشجعة لنمو استثمارات القطاع الخاص كما راعت المحافظة على مستوى الخدمات الأساسية والخدمات العامة المقدمة للمجتمع.

وسعت الموازنة العامة للدولة لعام 2016م إلى تفعيل خطط المالية العامة للدولة بوضع إطار متوسط المدى وتحديد سقف للميزانية العامة كما ركزت على ترشيد الإنفاق العام وزيادة مرونته وكفاءته والوصول به إلى مستوى قابل للاستدامة والعمل على إعادة هيكلة الموارد العامة بزيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية ورفع كفاءة أداء الشركات المملوكة للدولة من خلال تأسيس شركات قابضة تقوم بوضع الخطط والاستراتيجيات والإشراف عليها وفقا لمبادئ حوكمة جيدة ورفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة في موازنة عام 2016م حوالي (8,6) مليار ريال عماني من بينها (4) مليارات و(560) مليون ريال عماني صافي إيرادات النفط وحوالي (1,6) مليار ريال عماني إيرادات الغاز و(2,4) مليار ريال عماني الإيرادات الجارية.

وفي النصف الأول من عام 2016م ارتفع متوسط إنتاج السلطنة من النفط إلى مليون برميل يوميا مقابل (970) ألف برميل يوميا في الفترة المماثلة من عام 2015م ليرتفع إجمالي إنتاج السلطنة من النفط

افتتاح صرح المحكمة العليا جاء في إطار استكمال منظومة المنشآت القضائية

المجالس البلدية تقوم بأداء مهامها وفق رؤية وأسس قانونية وإجرائية واضحة

الموازنة العامة ركّزت على ترشيد الإنفاق العام وزيادة مرونته

نهضة شاملة في التعليم

الانتهاء من دراسة الخطة الهيكلية للنقل العام للحد من الاختناقات المرورية

ميناء الدقم يستقبل أول سفينة ناقلة للغاز مسطح